الفصل السادس

إقامة شبكة العنكبوت

كيف شيّدت بريطانيا إمبراطورية جديدة فيما وراء البحار؟

لم تكن لأسواق اليورو خطة رئيسية أصلية، بل إنها، وبدلا من ذلك، قد نمت من منطلق منطقها الداخلي الخاص، وغدت سريعا قوة لا يمكن وقفها في الاقتصاد الكوكبي. بيد أنها، ومنذ الستينيات، بدأت تنمو يدا بيد مع نظير آخر تم تشييده عن عمد: شبكة من المناطق نصف البريطانية، مركزها لندن، متناثرة في أنحاء العالم، بإمكانها اصطياد البيزنس من الاختصاصات القضائية القريبة من خلال توفير مخابئ وملاذات للنقود تحافظ على السرية، ضرائبها منخفضة، ولوائحها التنظيمية متساهلة. أصبح بالإمكان أن تتعاطى ذا سيتي أوف لندن مع أموال الجرائم وما شابهها، لكن من على مسافة بعيدة عن لندن تكفي لتقليل الرائحة الكريهة إلى حدها الأدنى. طوّر نظام الأوف شور الجديد بنيته الأساسية الخاصة به، ورؤيته الخاصة؛ بل وحتى حسًّا بمهمة مشتركة ومجموعات قوانين للسلوك شبه أرستوقراطية غير مألوفة.

obeikandl.com

كان لچرسى، وجورنزى، وذا آيل أوف مان، تلك الجزر القريبة التابعة للتاج البريطانى أن تُشكّل الحلقة الداخلية من الشبكة العنكبوتية تلك وتكون أوربا بؤرة تركيزها. أما الجزر الكاريبية الأربع، أو آخر المواقع الأمامية للإمبراطورية الرسمية، فكان لها أن تركز على القارات الأمريكية: فيما تعمل الأراضى المتناثرة الأخرى مثل هونج كونج التى تتحكم فيها بريطانيا بوابة للصين وبقية المنطقة إلى جانب بعض جزر المحيط الهادى التى كانت ضمن مستعمرات التاج وأجزاء من الشرق الأوسط وأماكن أخرى، تعمل على توسيع متناول الشبكة العنكبوتية الدولية.

كلما زاد عدد البلاد التى تقوم بتحرير اقتصاداتها فى أنحاء العالم وتعمل على انفتاحها، زادت أعداد البيزنسات التى تطير فى محيط كل عقدة من عقد الأوف شور، وأصبحت فى نطاق متناول الشبكة. لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن كل

مركز أوف شور كان له أن يمارس ضغوطا تنافسية على الضرائب والأنظمة القانونية والتنظيمية للأماكن القريبة - أى أن يمارس الضغوط للإسراع بخطى اللبرلة المالية، سواء رغبت فى ذلك تلك الأماكن أم أبت. ثم تنتشر المؤسسات المالية من لندن، وول ستريت، وأمستردام، وفرانكفورت وباريس إلى تلك المناطق بسرعة هائلة. كان لانفجار الأوف شور الذى بدأ بصعود اليوروماركت فى لندن فى منتصف الخمسينيات أن ينتشر سريعا بدءا من الجزر التابعة للتاج بالقرب من البر الرئيسى، ثم إلى الاختصاصات القضائية فى منطقة الكاريبى التى تحوزها بريطانيا، ثم إلى آسيا، وأخيرا إلى الجزر المرجانية فى المحيط الهادى التى تحوزها أيضا بريطانيا. كانت تلك هى الكيفية التى تكشفت بها تلك القصة الغريبة التى لم تخضع للدراسة تقريبا حتى يومنا هذا.

فى منطقة جزر الكاريبى، يتقصى نظام الأوف شور الحديث أصوله عودة إلى

الوقت الذى بدأت فيه الجريمة المنظمة تهتم بقوانين الضرائب فى الولايات المتحدة. حينما أدين آل كابونى بتهمة التهرب الضريبى عام ١٩٣١، استغرق زميله ماير لانسكى فى تطوير خطط يُخرج بها أموال الجريمة من الولايات المتحدة كى يعيدها نظيفة بعد غسلها إلى داخل أمريكا مرة أخرى. كان لانسكى رجل مافيا مصقولا مراوغا- كان بلا شك النموذج لشخصية هايمان روث فى فيلم الأب الروحى -God father- وتمكن من تجاوز كل تهمة جنائية وُجهت إليه حتى وفاته فى عام ١٩٨٣. تفاخر ذات مرة بالقول إن أنشطة أموال الجريمة التى ارتبط بها كانت تفوق «صناعة الحديد والصلب بالولايات المتحدة».

بدأ لانسكى فى عام ١٩٣٢ بالأنشطة المصرفية السويسرية حيث أتقن أسلوب إعادة الإقراض loan back. كان يقوم بنقل الأموال إلى خارج الولايات المتحدة فى حقائب ملابس وكذلك كميات من الماس، وتذاكر الطائرات، وشيكات صرافيين، وأسهم لحامله لا يمكن تقصى أصحابها، أو أى شىء آخر. كان يضع الأموال فى حسابات سرية سويسرية، متبعا الألاعيب لضمان أقصى حد من السرية. يقوم البنك السويسرى بعد ذلك بإقراض النقود لأحد أفراد العصابات فى الولايات المتحدة، وهكذا تعود الأموال نظيفة إلى الولايات المتحدة. أيضا، يصبح بإمكان المتلقى خصم الفوائد على القرض من دَخْلِه الذى يدفع عنه ضرائب بالولايات المتحدة.

بحلول عام ١٩٣٧، كان لانسكى قد أقام كازينوهات قمار فى كوبا، بعيدا عن متناول السلطات الضريبية الأمريكية، وشاركه زملاؤه فى تلك الكازينوهات، وأيضا حلبة لسباق الخيل وبيزنسات لتجارة المخدرات هناك. كانت كوبا، واقعيا، مركزا لغسيل أموال الجريمة المنظمة: «ديزنى لاند معكوسة»، وأكثر بقاع الكوكب انحلالا ، وفقا لتعبير الكاتب جفرى روبينسون. ساعدت روابط لانسكى مع قيادات اليمين السياسى فى كوبا على إشعال مشاعر الغضب العنيف – الذى أتى بفيدل كاسترو إلى السلطة فى عام ١٩٥٩.

بعد ذلك، انتقل لانسكى إلى ميامى لإنشاء كوبا أخرى خاصة به. كانت ميامى

على درجة مكافئة من صغر المساحة والفساد مكنته من شراء قياداتها السياسية، كما كانت قريبة بحيث يمكن للمقامرين من داخل الولايات المتحدة الذهاب إليها والعودة منها كلما أرادوا.

كانت جزر البهاما، تلك البقعة التى استُخدمت فى الماضى لتهريب الأسلحة والذخيرة البريطانية إلى ولايات «العبيد» الجنوبية فى كونفدرالية الولايات المتحدة، مثالية. شرع لانسكى فى جعل هذه المستعمرة البريطانية، التى كان يسيطر عليها زمرة من التجار البيض الفاسدين الذين عُرِفوا باسم «صبية شارع باى Bay Street Boys، جعلها على قمة الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية لأموال شمال أمريكا وجنوبها القذرة. توضح مذكرة متحفظة أرسلها المستر دبليو. چى. هالاند، من مكتب المستعمرات، إلى مسئول فى ذا بنك أوف إنجلاند عام ١٩٦١، الطبيعة المتوترة للقاء الطبقات الراقية البريطانية مع الجريمة المنظمة الأمريكية بجزر البهاما: «نشعر أن عدم وجود نظام رقابى تنظيمى فاعل قد يكون إغفالا خطيرا لأنه من المعروف أن تلك البقعة سيئة السمعة تحديدا ومعها برمودا، تجتذب جميع الأنواع من السحرة الماليين، ونعتقد جازمين أن بعض أنشطة هؤلاء يجب أن تخضع للتحكم والرقابة من أجل الصالح العام».

لم تفعل لندن شيئا. وبعد ذلك بعامين، حذّرت مذكرة أرسلها إم. إيتش. پارسونز، الإدارى بالمكتب الكلونيالى، إلى السير دنيس ريكت، مستشار جلالة الملكة، من أن ستافورد ساندز وزير المالية الأبيض العنصرى لجزر البهاما، والذى كان قد تلقى مؤخرا ١,٨ مليون دولار من لانسكى وشركاه، أراد أن يجعل من إفشاء السرية المصرفية جريمة يعاقب عليها القانون. كان ساندز قد أبلغ پارسونز أن ثمة مليار دولار أو أكثر من النقود القذرة يمكن الحصول عليها من خلال دعم السرية المصرفية وإنه كان على استعداد لإغضاب الولايات المتحدة ليحصل عليها. كتب پارسونز يقول «إن ذلك التشريع الجديد المقترح لابد وأن ينجم عنه احتجاجات

من حكومة الولايات المتحدة لحكومة جلالة الملكة. سيبدو موقفنا واهناً إذا كان علينا أن نقول إننا لا يسعنا فعل شيء للتأثير في مسار ذلك التشريع الضار بمنطقة مازلنا مسئولين عنها شكليا.. أعلم أن هذه نطقة حساسة».

يبدو أن لندن أعطت الضوء الأخضر، وأقام لانسكي إمبراطوريته.

لكن، لم يشعر كثير من المحللين بالرضا عن تلك الأوضاع. في عام ١٩٦٥، قام ليندن بينداينج السياسي الشعبوي بجزر البهاما، بإلقاء «صولجان» رئيس البرلمان من نافذة المجلس وسط الحشود الغاضبة في إيماءة دراماتيكية تشير إلى شعار «السلطة للشعب». انتُخِب رئيسا لوزراء البهاما في عام ١٩٦٧ على أساس برنامج انتخابي تضمّن العداء للقمار والفساد والروابط بين «صبية شارع باي» والجريمة المنظمة. لم يدرك كثيرون أن لانسكي كان أيضا يدعم بينداينج. ومضت كازينوهات القمار وصناعة الأوف شور التي تهيمن عليها أموال الجريمة المنظمة تشهد طفرات الازدهار.

لكن حينما قاد بينداينج جزر البهاما إلى الاستقلال في عام ١٩٧٣ هرب لاعبو الأوف شور من هناك كالقطعان. وضع ملتون جروندي، محامي الأوف شور الكاريبي النافذ إصبعه على المشكلة «لم يكن السبب هو أن بينداينج فعل أي شيء للإضرار بالبنوك؛ كان السبب فقط هو أنه أسوَد».

بيد أنه تصادف أن كان ثمة مكان بريطاني آخر ملاصق للبهاما عُرِف عن سكانه المحليين أنهم ودودون: جزر الكايمان. بدأت الأموال تتدفق إلى هناك.

يتذكر ملتون جروندي، خريج جامعة كامبريدج، ومؤلف عدد من الكتب التي تحظى بالاحترام عن أموال الأوف شور، أول مرة وصل فيها إلى جزر الكايمان. كانت الأبقار تتجول في قلب المدينة، وكان هناك بنك واحد، وطريق مرصوف واحد، ولم يكن ثمة نظام هاتفي. تَزعُم دورية كايمان فاينانشيال ريفيو أنه في تلك الأيام كانت أسراب البعوض الطائرة على درجة من الكثافة كافية لأن تخنق الأبقار. في عام ١٩٦٧ أصدرت جزر الكايمان أول قانون ائتماني لها، وكان جروندي هو من

وضعه وصاغه، وقال عنه أحد مسئولى العوائد الداخلية البريطانية فيما بعد «إنه يهدف بلا مواربة لإثباط قانونيا الخاص بالتعاطى مع دافعى الضرائب التابعين لنا». وفى غضون أشهر قليلة من إصدار ذلك القانون كان قد تم توصيل فندق جراند كايمان بشبكة الهواتف الدولية، وتم توسيع المطار الدولى بحيث تتمكن طائرات الچت من الهبوط فيه.

يذهب البعض إلى أن بريطانيا أقامت شبكة الأوف شور، نتيجة لرغبة قصيرة النظر فى العثور على وسيلة تمول بها مناطقها الواقعة فيما وراء البحار أنفسها. بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت بريطانيا المرهَقة، أن إمبراطوريتها التى كانت مصدر الأرباح الهائلة فى وقت ما، قد أصبحت مكلّفة ومن الصعب إدارتها فيما بدأ السكان المحليون يحدثون الاضطرابات مطالبين بالاستقلال. لكن الأدلة تشير إلى تفسير مختلف ومقلق لقرار بريطانيا بتحويل أشباه مستعمراتها إلى اختصاصات قضائية لسرية التعاملات المالية. تخبرنا مستندات المحفوظات [الأرشيفات] بقصة متسقة عن كيفية نمو الملاذات الضريبية: بدأ منتسبو القطاع الخاص الذين يعملون فى منطقة من الحرية المفرطة أنشطتهم بأقل قدر من المعارضة من بريطانيا أو مبعوثيها الذين كانوا يفتقدون الخبرة.

ذكر فريق حكومى بريطانى بجزر الكايمان فى مذكرة له عام ١٩٦٩ وجود «غياب مخيف لأنماط معينة من الخبرة» وأضاف أن «الخدمة المدنية مازالت تعكس من حيث هيكلها والعاملون بها نموذجا عفا عليه الزمن ينتمى إلى العصور الغابرة». مضت المذكرة تقول «وضع طوفان أنشطة القطاع الخاص، الذى يُغرق باطراد وظائف الحكومة الأساسية، عبئا لا يمكن تحمله على كبار العاملين». كانت أسراب المستثمرين وفقا للمستندات الأرشيفية تصل تباعا ومعها:

دعاياتها وخططها مطبوعة على ورق مصقول لامع ويتحدث نيابة عنها فريق من رجال الأعمال يدعمهم جميع أنواع المستشارين. وعلى جانب الطاولة الآخر – كان

يجلس المدير الإدارى وموظفوه المدنيون، ليس بينهم خبراء بيرنس، أو مستشارون أو اقتصاديون، أو علماء إحصاء، أو متخصصون فى أى مجال. جنتلمن مقابل لاعبين. والجنتلمن لا يتقنون اللعبة ولا يعرفون قواعدها. لا غرو إن فاز المهنيون.

تظهر، فى الأرشيفات، مدرستان للرأى داخل نطاق الخدمة المدنية البريطانية. على أحد الأطراف توجد وزارة الخزانة، وبخاصة جباة ضرائبها وعوائدها الداخلية والذين يعارضون الملاذات الضريبية بضراوة، والذين يجدون جزر الكايمان ذميمة بخاصة. كانت سلطات الولايات المتحدة غير راضية بوضوح، أما وزارة الخارجية البريطانية فكانت تعارض نظام الملاذات بأسلوب فضفاض وكان موقفها يحتمل تفسيرات متنوعة. على الجانب الآخر يوجد ذا بنك أوف إنجلاند، أكثر مشجعى الترتيبات الجديدة صخبا وصياحا، وداعمه الأقل نفوذاً بكثير، أى وزارة تنمية مناطق ما وراء البحار البريطانية. رُسِمت خطوط المعركة؛ وأصبحت النقاشات متحمسة بل وحتى لاذعة.

وفيما كانت مصلحة العوائد الداخلية منزعجة بخاصة، أبدى كبار المسئولين البيروقراطيين فى وزارة الخزانة بعض القلق، لكنه أقل مما كان قد أبداه مسئولو العوائد. جمّعوا فريق عمل، قال تقرير له فى عام ١٩٧١، إنه ينبغى على بريطانيا أن تتوقف عن تشجيع أنشطة الملاذات الضريبية فى أراضيها الواقعة وراء البحار، تلك الأنشطة التى كانت قد أصبحت وفقا لتعبير إحدى المذكرات الداخلية فى لندن «غير متحضرة إلى أقصى الحدود». أيضا، عبرت مذكرة سرية لوزارة الخارجية عن القلق حيث ذكرت أن «جزر الكايمان التى تحولت إلى ملاذ ضريبى فى عام ١٩٦٧ وافقت على تشريع [مشروع قانون] يناسب ذلك النشاط ويتجاوز كثيرا ما كانت وزارة الخزانة فى المملكة المتحدة على استعداد لتقبله». أصبح مشروع القانون بهدوء قانونا نافذ المفعول بعد أن أغفل أحد الموظفين الذين لم يُذكر اسمه تقديم المشروع إلى لندن للموافقة عليه. مضت المذكرة تقول «إن هذا الخطأ الإدارى» دق

إسفينا فى دفاعات وزارة الخزانة المشيدة بعناية ضد انتهاكات الملاذات الضريبية. بينت المذكرة أيضا أن بريطانيا، قامت فيما بعد، سد الثقوب فى قوانينها الضريبية بأفضل ما تستطيعه - وتركت نخب أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم أحراراً فى استخدام مرافق أوف شور جزر الكايمان. وعلى الرغم من هذا التحذير فلم يفعل أحد أى شىء.

بيد أن جزر الكايمان أصبحت ملاذا ضريبيا من خلال ما هو أكثر من «خطأ إدارى». يتيح لنا خطاب كُتِب عليه «سرى» صادر عن ذا بنك أوف إنجلاند بتاريخ ١١ أبريل ١٩٦٩ رؤية أفضل للقوى التى كانت تحرك التغيرات فى منطقة الكاريبى:

ينبغى علينا أن نتأكد من أن التكاثر المحتمل لشركات الائتمان والبنوك.. إلخ والتى ستكون فى غالبية الحالات أكثر من مجرد لافتات نحاسية للتلاعب بالأصول وتهريبها خارج الجزر، لا يخرج عن نطاق تحكمنا. بالطبع، ليس ثمة ممانعة فى أن تقوم [تلك الشركات] بتوفير مخابئ لغير المقيمين، لكن علينا أن نتأكد من أنها، وفيما تفعل ذلك، لا تخلق الفرص لتحويل رءوس الأموال من المملكة المتحدة إلى خارج منطقة الإسترلينى بحيث لا تخضع لأحكام المملكة المتحدة».

مرة أخرى: لا ممانعة فى نهب البلاد الأخرى - طالما ظلت بريطانيا محمية. كانت منطقة الإسترلينى منطقة تتكون فى غالبيتها من المستعمرات البريطانية والأراضى الخاضعة للتاج البريطانى، بلدانا كانت إما تستعمل الجنيه الإسترلينى عملة خاصة بها أو تثبت أسعار عملاتها مقارنة به. كان الدفع حُرًا فى أنحاء تلك المنطقة، لكن تدفقات رأس المال إلى خارج منطقة الإسترلينى كانت تخضع للرقابة المشددة. كان مصدر قلق ذا بنك أوف إنجلاند الرئيسى وقتئذ هو أن المراكز الكاريبية كانت نقاطا رخوة ضعيفة: مصادر لتسرب رءوس الأموال إلى خارج منطقة الإسترلينى. من ثم، قلصت بريطانيا منطقة الإسترلينى فى عام ١٩٧٢ وقصرتها على بريطانيا وأيرلندا، والمناطق التابعة للتاج البريطانى، واستبعدت منها

الملاذات الجديدة. أصدرت جزر الكايمان عملتها الخاصة بها، أى دولار الكايمان، والذى ثبتت سعره على ١,٢ دولار كايمانى مقابل الدولار الأمريكى فى عام ١٩٧٤.

فى العام الذى تقلصت فيه منطقة الإسترلينى، اختفى المسئولون البريطانيون الذين كانوا يعملون ضد الملاذات الضريبية من ملفات الأرشيف. بدا وأن من حلوا محلهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن تقرير عام ١٩٧١ ولم يكتشفوه سوى فى عام ١٩٧٧ موضوعا على الرف دونما تنفيذ أو تفعيل. مرة أخرى نراهم يعبّرون عن قلقهم – ومرة أخرى لم يتم فعل أى شىء. وكالعادة، يتم كتابة التقارير، وصياغة المذكرات لكن لا شىء يتغير. ويكرر التاريخ نفسه داخل الهيئات والأقسام، وبينها، وكل هذا فى أقل من عشر سنوات. وفى كل مرة، يُذكر أن ذا بنك أوف إنجلاند تصدى لمنطقة الملاذات الضريبية.

فيما كان كل هذا يحدث، دعم ممثل «وزارة تنمية المناطق الواقعة ما وراء البحار»، بوضوح الخط الذى تبناه ذا بنك أوف إنجلاند. بدا أن قلقه تركز بشكل شبه حصرى على سلامة ١٠٠٠٠ من سكان الكايمان ورفاههم– وتعامى بوضوح عن الأثر المروع لهذا البيزنس على الملايين من ضحايا هرب رءوس الأموال من أمريكا اللاتينية القريبة. وأيا كانت دوافع تلك الوزارة – حالة قصر نظر ميئوس منها، أو محاولة أنانية خبيثة لاكتساب مزايا للمنطقة التى ترعاها على حساب بقية بلدان العالم النامى – فإنها دافعت بقوة عن نظام الأوف شور البازغ.

ثمة شىء آخر ظهر فى الأرشيفات يساعدنا على مزيد من فهم دور بريطانيا فى دعم أنشطة الأوف شور المالية.

قال كنث كروك، الحاكم البريطانى لجزر الكايمان والذى كان قد وصل لتوه «ليست هذه فردوسا استوائيا. يمكننى هنا التوسع فى وصف الشاطئ الرائع المبتلى بأسراب البعوض؛ أو المنزل الذى يكاد يكون جديدا، لكنه مُهمَل وسيئ التصميم؛ أو المدينة الصغيرة اللطيفة التى تفتقد الترتيب والنظافة؛ أو الخطط

لتجفيف المستنقعات التى تولد من الروائح الكريهة ما يكفى لقتل حصان؛ أو المكتب الذى لابد وأن ينهار قبل وقت طويل مخلّفا كومة من التراب تملؤها جيوش النمل الأبيض».

كان كروك يدير مكانا يسكنه ١٠٠٠٠ شخص فقط. وكتذكرة للقارئ، فقد كان الحاكم، وقتئذ، كحاله اليوم، تُعيّنه الملكة بناء على مشورة الحكومة البريطانية، وهو أقوى شخص فى الجزيرة وأكثرهم سطوة. يترأس مجلسا للوزراء – وهنا يدخل الكايمانيون المحليون، بأسلوب ما. تُجرى الانتخابات فى كايمان بكل ما تقتضيه من تظاهرات سياسية ومظاهر مرح الأسواق الانتخابية – لكن الحاكم يظل مسئولا عن شئون الدفاع، الأمن الداخلى، والعلاقات الخارجية. يقوم بتعيين مفوض للشرطة، ومفوض للشكاوى، ومراجع عام للحسابات، ومُدّعٍ عام، ورجال القضاء، وعدد آخر من كبار المسئولين. أما محكمة الاستئناف النهائية فهى «مجلس الملكة / الملك الخاص» بلندن [يتشكل من وزراء الدولة وغيرهم ممن يختارهم التاج. وفيه لجنة قضائية ذات اختصاص استئنائى أعلى]. يحمل الدولار الكايمانى صورة الملكة والنشيد القومى للكايمان هو «حفظ الله الملكة».

مضى خطاب كنث كروك، حاكم جزر الكايمان، يقول فى تقريره الديبلوماسى رقم ٧٢/٢١٢، والذى أرسله إلى جورج تاون، وزير الدولة لشئون الكومنولث بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٢، وأوردنا مجتزأ منه أعلاه، مضى يقول:

إنه بالتأكيد منصب شاذ لعضو فى السلك الديبلوماسى. كم من زملائى، وأنا منهم، قالوا لأنفسهم وهم يتأملون تفاهات أحد رؤساء الدول «لو أن هذا الأحمق قد فعل كذا وكذا، لسارت الأمور بيسر». لكن هل فكروا حقا ما ستكون عليه الأمور لو أن أحدا منهم كان هو ذاك الأحمق؟.. أود لو دعوت زملائى كى يحاولوا إدارة برلمان وفقا لأفضل تقاليد وستمينستر، ويقوم أحد الأعضاء فيه بمغادرة الجلسة، ويتسبب فى حالة من الفوضى لأن عليه أن يقود حافلة تلاميذ يمتلكها هو. سيدى أود أن تغفر لى إذا استشففت فى هذه الرسالة شيئا من الخفة غير الملائمة.

لكنه، حينما يصل إلى الحديث عن الأمور السياسية وعن العلاقة الغريبة بين بريطانيا وتلك الجزيرة الصغيرة شبه / المستعمرة، نجد أن لهجته تصبح أكثر جدية وخشونة. يقول «لا يريد الكايمانيون الاستقلال، كما لا يريدون أيضا حكما ذاتيا داخليا – هم على غير استعداد لينيطوا السلطة إلى بعضهم.. كما أنهم يعلمون جيدا أن الروابط مع البريطانيين تكسبهم مكانة لن يحصلوا عليها خلاف ذلك. من ثم، يسرهم أن يكون لديهم حاكم [بريطانى]؛ وعلاوة على كل شىء آخر، فهو مفيد جدا لاتخاذ القرارات التى لا تلقى شعبية». ثم بعد ذلك، نجده يضع إصبعه على خفايا تلك العلاقة ودقائقها: منح بريطانيا التحكم الواقعى مع التظاهر بأنها لا تتحكم:

يدركون أنه إذا أصبح واضحا أن الحاكم يملك السلطة الفعلية سيبدو الآخرون مجرد أصفار. يرى السياسيون المنتخبون هناك أن هذا يسىء إلى صورتهم. يريدون أن يجعلوا الدستور يبدو وأنه يلزم الحاكم بفعل ما يريدونه، هذا على الرغم من أنهم يعلمون أنه لا يلزمه. أعتقد أننا هنا فى عالم من دلالات ظواهر الأشياء. كلما زاد عدد من نضعهم من الكايمانيين فى مراكز للسلطة، كان هذا أفضل؛ سيقومون بدور موانع الصواعق التى تحول دون المعارضة السياسية [ضد البريطانيين].

لم يحدث أى تغيير ذى معنى منذ وقتئذ وفقا لسياسى كايمانى رفيع المنزلة طلب عدم ذكر اسمه؛ أوضح لى «تريد المملكة المتحدة أن يكون لها درجة كبيرة من التحكم، فيما تريد أن تبدو وأن لا سيطرة لها. وكأى رئيس آخر، تريد النفوذ بدون مسئولية؛ يمكنهم، حينما تسوء الأمور أن يقولوا «إنه خطؤكم أنتم – لكنهم هم من يجذبون كل الخيوط. يمكن للحاكم أن يأتى بعميل للتاج هنا ليفعل كل ما يريدونه. ظلت اليد المحركة دائما خلف الكواليس، فى الظلال: لم تُظهر وجهها أبدا». قال إن الحفاظ على إخفاء الواقع عن الكايمانيين جزء من القيادة السياسية، مثلما يحدث

عندما يكون لديك أطفال «ليس من الضروري أن تخبرهم بكل الأعباء والتحديات التي تواجهها. إن ٨٠٪ من الجماهير التي تحضر اجتماعاتنا يعتقدون أنهم هم المسيطرون».

إلا أن تلك الإيماءات نحو الممثلين المنتخبين علاوة على إغداق الأموال عليهم تبقى على السكان المحليين سعداء بحيث لا يعملون على قلقلة القارب. واليوم يؤيد الكايمانيون الرباط مع بريطانيا بقوة. يتذكر روى بودن، الوزير السابق ومؤلف كتاب «تاريخ لجزر الكايمان» حرب الفولكلاند بين بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢، حينما دشن الكايمانيون النافذون، الذين لم يكتفوا بمساعدتهم جنرالات الأرجنتين وأصدقاءهم الأثرياء على نهب بلدهم، دشنوا صندوقا باسم «أمك تحتاج لمساعدتك». كانت علب جمع التبرعات المصنوعة من الصفيح تخشخش في الشوارع، وتم جمع مليون دولار، حسبما قال، سلِّمت إلى بريطانيا من أجل المجهود الحربي.

تبعث مواقف السكان المحليين من بريطانيا الطمأنينة في نفوس المستثمرين، لكن دور بريطانيا هو الصخرة السياسية الصلبة التي تدعم خامس أكبر مركز مالي في العالم. إذا أمسك الكايمانيون بزمام الأمور بالكامل، فستهرب معظم تلك الأموال من هناك.

فيما كانت تلك التغيرات تحدث في منطقة الكاريبي البعيدة كان ثمة تغير مماثل يتبلور في الجزر التابعة للتاج القريبة من ذا سيتي أوف لندن. يعطينا الخطاب التالي من أحد الناخبين يتناول فيه مؤتمرا للضرائب بجرسي والذي صادق عليه عضو البرلمان طوني بن وأرسله إلى دنيس هيلي، فكرة عما كان يُعدّ:

«أشعر بالدهشة حينما أرى المستر جنت من ذا بنك أوف إنجلاند وهو يعطي النصائح حول كيفية تلافي دفع الضرائب. أعجب ما إن كان هذا جزءا من واجبات هذا البنك؟ يشير المستر جنت إلى أن ذا بنك أوف إنجلاند لن يكون على استعداد

لتمرير أية معلومات تطلبها مصلحة العوائد الداخلية! أليس لوزارة الخزانة البريطانية أية سيطرة على ذا بنك أوف إنجلاند؟ ما الترتيبات والصفقات التى تتم فى تلك المناسبات خلف الكواليس؟ إن الأمر برمته على درجة من الانحطاط والقذارة لا يمكن تصديقها.

كانت چرسى، أهم توابع التاج البريطانى، قد ظلت تجنى الأرباح من بيزنس الأوف شور قبل وقتئذ بمدة طويلة. فى القرن الثامن عشر كانت قد أصبحت بالفعل مركز أوف شور حينما استخدمها التجار الأثرياء من البلدان الأخرى لتفادى دفع الرسوم الجمركية وللقيام بأنشطة مشينة أخرى. بعد حروب نابليون، ذهب ضباط الجيش البريطانى المسرّحون إلى هناك للتهرب من ضرائب الدخل البريطانية على معاشاتهم، ثم أصبحت ملاذا للراديكاليين الأوروبيين ومُسْتنبأً لهم، وكان كثيرون منهم يهربون أولا إلى إنجلترا لتجنب الاضطهاد، ثم يُزج بهم فى تلك الجزيرة شبه الإنجليزية الواقعة فى منتصف الطريق إلى أوربا، جزئيا لتوفير فرصة للملكة ڤيكتوريا لإنكار مسئوليتها عن إيوائهم لتحاشى الإحراج أمام أبناء عمومتها فى فرنسا وبلجيكا وروسيا والمجر وغيرها. أيضا، بدأ المسئولون البريطانيون لدى عودتهم من مختلف المستعمرات فى العيش هناك حيث استخدم مصرفيو چرسى علاقات هؤلاء لفتح بيزنسات جديدة فى المستعمرات فى إفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى والذين أرادوا الإبقاء على أصولهم آمنة وقريبة من إنجلترا فى آن. ثم حينما نالت المستعمرات استقلالها، قام بعض المسئولين الكلونياليين بالانتقال إلى چرسى، أو ظلوا مقيمين فى المستعمرات السابقة لكنهم احتفظوا بأصولهم خارجها خوفا من عدم الاستقرار السياسى أو ضرائب التركات. قال كولن پاول، الرئيس السابق لمفوضية چرسى للخدمات المالية «إذا كنت تعيش فى الشرق الأوسط وأردت الاستثمار فى أملاك بلندن، لن تسجلها باسمك لأن الحكومة ستتقاضى ضرائب للتركات لدى موتك – من ثم، من الأفضل أن تستثمرها من خلال شركة بچرسى».

ومثلما حدث فى منطقة الكاريبى، ازدهر نشاط الأوف شور المصرفى بچرسى بدءا من الستينيات حينما افتُتحت بنوك تجارية مثل هامبروس، وهيل صامويل (أصبحا الآن جزءا من ليودز) لتلقى الإيداعات. كان السفر إلى الخارج قد أصبح مُيسرا ومضى المزيد والمزيد من البريطانيين المقيمين بالخارج يفتحون حسابات بچرسى حيث كانت البنوك هناك موثوقة وبريطانية بدرجة ملائمة، وكانت أيضا الفوائد المصرفية سرية ولا تخضع للضرائب. لم يعلن كثير من هؤلاء عن دخولهم فى بلدان إقامتهم، وكانت غالبيتها بلاداً إفريقية تعانى الفقر المدقع، حيث كانوا يعلمون أن لا أحد سيضبطهم. وصف مارتن سكريڤن الأمين العام لاتحاد مصرفيى چرسى، كيف نمت شبكة چرسى. كان قد أدار بنك باركليز فى برمنجهام، الذى كان يقوم بإقراض أصحاب المصانع هناك قبل أن ينتقل إلى چرسى ليترأس عمليات بنك باركليز المحلية هناك. «أتيت إلى هنا ووجدت نفسى أقفز إلى الجانب الآخر من الميزانية العمومية – من الإقراض إلى جمع الإيداعات. كان لدينا هنا فى باركليز حوالى ١٠٠٠٠٠ بريطانى من المقيمين بالخارج – كانوا يعملون فى منشآت نفطية، أو مستشفيات وما شابه». كانت الرزم الصغيرة – التى تصل إلى ٢٥٠٠٠ إسترلينى – تُدّخر فى بنوك للمقاصة، أما الإيداعات الكبرى فكانت تذهب إلى حسابات شركات ائتمان أكثر سرية.

قال سكريڤن «يقوم أكبر مستثمرى البيزنسات بتزكية غيرهم من العملاء الجدد.. وتتنامى الإيداعات والاستثمارات بهذا الأسلوب.. لدينا بعض العملاء المثيرين للاهتمام.. يذهب أحدهم إلى الخارج كعامل تركيبات فى شل ثم بعد عشرين عاما يصبح مسئولا عن عمليات الشركة فى غرب إفريقيا. يبدو من المعقول تخيل كيف يمكن لتزكية العملاء أن توصّل مثلا وزير النفط النيجيرى [ليصبح عميلا] أو أحد كبار رجال الأعمال الهنود أو صاحب كازينو للقمار فى جنوب إفريقيا. تتنامى الشبكة، غالبا، باتباع الصلات الكلونيالية القديمة– ثم يتم توجيهها

إلى لندن». مضى سكريفن يقول «نجمع الإيداعات من الأثرياء فى جميع أنحاء العالم، ثم يُرسَل الجزء الأكبر منها إلى لندن. تدمج البنوك أرصدتها كل يوم، ولا تظل الأموال الفائضة هناك – فإما أن تذهب إلى بنك آخر أو إلى ذا سيتى لتُمرَّر من هناك. إذا كان لدينا فائض أموال، أمررها إلى [البنك] الأب، تُمرَّر كميات كبيرة من فوائض الأموال من هنا إلى لندن».

ومثلما الحال فى الكايمان، قامت جرسى بالحفاظ على علاقتها المبهمة مع بريطانيا بعناية. تقوم لندن بتعيين غالبية كبار مسئولى القطاع العام بجرسى، يصادق مجلس الملكة فى بريطانيا على قوانينها، وتتعاطى بريطانيا مع علاقات جرسى الخارجية وشئون دفاعها، كما يمثل سعادة نائب الحاكم هناك جلالة ملكة بريطانيا. لا تكاد بريطانيا تعترض على أى من الإجراءات التى تتم هناك أبدا.

وكما الحال فى جزر الكايمان، تبذل بريطانيا جهدها لإخفاء سيطرتها.

حينما بدأت بريطانيا تفاوضاتها الطويلة للدخول إلى المجموعة الأوروبية فى الستينيات، عملت جاهدة لمساعدة جرسى على أن تظل خارج بُنى ونصوص معاهدة روما. فى زيارة له لجرسى عام ١٩٧١، قال السير چفرى ريپون، كبير المفاوضين البريطانيين [قبل قبول بريطانيا فى المجموعة]، وعضو إحدى المجموعات البريطانية اليمينية المتطرفة «لقد ضَمِنا لكم استقلالكم الذاتى المالى – أقول هذا بتمعن وببطء. ليس ثمة أى شك بهذا الشأن، ويمكننى القول بشكل مؤكد مطلق، إنه لن يكون ثمة مجال لأن تكونوا ملزمين بتطبيق أى جزء من السياسة الضريبية للمجموعة الأوروبية». مازالت جرسى خارج الاتحاد الأوربى، هذا على الرغم من أنها تنتقى ما يروقها من قوانين الاتحاد، إلى جانب بعض تلك التى تتبناها لجان تقصى الحقائق البريطانية الدورية، وتُلقِى ببقية القوانين جانبا.

يتذكر چون كريستنسن، مستشار جرسى الاقتصادى ما بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩٨، أنه حينما كانت تأتى جرسى بأمر يتسبب فى الإحراج لبريطانيا، تبدأ

مسرحية من نوع ما تضطر من خلالها چرسى إلى تغيير سلوكها، بدون أن تبدو أنها قد أُجبرت على ذلك.

كان كريستنسن يسافر إلى لندن مرة أو مرتين فى الشهر لإجراء مناقشات مع الحكومة البريطانية حيث كان كل شىء يتم من خلال الإيماءات والغمزات [وفقا لقوله]. كان يتم طرح فكرة «هل ستكون مقبولة لدى الحكومة البريطانية؟» وكانت لندن تجيب بأسلوبها الخاص «لا، تفعل ذلك» أو تعطيها الضوء الأخضر. كان التعامل معهم عملية مبهمة حاذقة إلى أقصى الدرجات، كان المسئولون البريطانيون يقولون مثلا «نعلم أن هذا مزعج نوعا، لكن الاتحاد الأوروبى يمارس الضغوط علينا ولا نريد أن نُزجّ بأنفسنا فى وضع يقتضى منا أن نجعلكم تفعلون هذا أو ذاك». كان التفاهم غير المنطوق به هو أن إجبار چرسى على فعل شىء سيكشف عن أن لبريطانيا السلطة. كنا، جميعنا، نعرف ذلك: إنهم أناس على قدر عالٍ من الذكاء، ولا ينبغى لمثل هذه الأشياء أن تُقال. الحفاظ على سلطتهم مخفية يسمح للبريطانيين القول فى المنتديات الدولية: إن چرسى تتمتع سياسيا بالاستقلال الذاتى: ليس ثمة الكثير مما بإمكاننا أن نفعله».

يتذكر كريستنسن إصدار الأحكام التنظيمية الدولية حول غسيل الأموال فى الثمانينيات التى أجبرت بعض البنوك الكبيرة على التخلص من عملائها المشبوهين بخاصة. كان الحل هو جمعهم معا فى ائتمانات صغيرة وبيزنسات شركات فى چرسى – والتى مازال بإمكانها إجراء التعاملات المصرفية مع البنوك الكبيرة ذاتها لكن من على بعد كافٍ يوفر لها فرصة معقولة للإنكار. فجأة، طفت على السطح مجموعة صغيرة من بيزنسات إدارة شركات الائتمان معاييرها الأخلاقية جد منخفضة بدرجة بدأت معها لندن فى ممارسة الضغوط على چرسى من أجل تنظيف هذا المجال. كان كريستنسن هو القائم بأعمال سكرتارية فريق للعمل أنيطت به هذه المهمة. يقول «كان الهدف هو العثور على ورقة توت: تظاهر باتخاذ إجراءات. أوضح هذا العلاقة الحميمة جدا بين چرسى ولندن».

تبدو جرسى بريطانية جدا. تماثل عاصمتها سانت هلير أى مدينة بريطانية ساحلية. يتسكع المراهقون الذين يرتدون آخر الموضات البريطانية خارج المحال التجارية فيما تصطف على جانبى شارعها التجارى الرئيسى أفرع ماركس آند سبنسر، وديكسون.. إلخ، وكلها تقبل الدفع بالجنيهات البريطانية أو جنيهات جرسى. بيد أن تلك السمات البريطانية الغالبة تحجب نظاما سياسيا غريبا، شبه مستقل عن بريطانيا، حيث لا توجد أحزاب سياسية وتسيطر صناعة الخدمات المالية على الحكم تماما.

يتذكر كريستنسن أن المبعدين إلى جرسى بسبب الضرائب كانوا دائما يبدون اهتماما بالغا بعلاقة جرسى ببريطانيا. فكما الحال فى جزر الكايمان، تُطمئن العلاقة مع البلد الأم الأثرياء وصناعة الخدمات المالية على أن بريطانيا ستتدخل لدى الحاجة لحماية الملاذ الضريبى من الهجمات الخارجية، وأن أموالهم آمنة بجرسى.

وفيما كان ذلك كله يحدث، كان شىء مماثل يتشكل فى آسيا. كان لهونج كونج – التى أسماها الاقتصادى الأمريكى ملتون فريدمان أعظم تجربة فى العالم لرأسمالية «دعه يعمل» – جوهرة الأوف شور الآسيوية الجديدة، أن تقوم باجتذاب الثروة بصفتها ملاذا ضريبيا «بوابة» إلى الصين وباقى المنطقة. وعلى الرغم من أن بريطانيا احتفظت بالقيادة والتوجيه؛ فقد منحت رجال المال الحرية الكاملة.

حينما تبنت الصين سياسة «الباب المفتوح» وإصلاحات السوق والانفتاح على التصدير عام ١٩٧٨، نمت هونج كونج سريعا. يتذكر جاك بلوم، الأمريكى الذى عمل فى مكافحة الجرائم أن البريطانيين كانوا قد «أعدوا هونج كونج لتصبح عالما لا يخضع لأية تنظيمات ويمكن لأى شىء أن يحدث فيه. أقامت الكوربوريشنات التى كانت تمارس أنشطتها بالصين شركات لها بهونج كونج مع الحفاظ على سرية حاملى الأسهم. واليوم فإن معظم الفساد فى الصين يتم فى هونج كونج».

حينما سلمت بريطانيا هونج كونج إلى الصين عام ١٩٩٧، احتفظت الصين

بمركز الأوف شور هذا «منطقةً إدارية خاصة»، وينص قانون هونج كونج الأساسى على أنها «تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتى» عن الصين فى جميع الشئون باستثناء العلاقات الخارجية والدفاع. ليس التماثل بين هذه الأوضاع وبين الرابطة المبهمة بين چرسى وبريطانيا، وبين بريطانيا وجزر الكايمان مجرد مصادفة. تريد النخبة الصينية مركز الأوف شور الخاص بهم مكتمل السيطرة السياسية والاستقلال القضائى. حينما حاولت مجموعة دول العشرين المصادقة على قائمة سوداء للملاذات الضريبية فى اجتماع القمة فى إبريل ٢٠٠٩، تقاتل رئيس الوزراء الصينى هوچينتاو بشراسة مع باراك أوباما كى لا تتضمن القائمة هونج كونج ومكاو [مركز الأوف شور الآسيوى سيئ السمعة الآخر] ونجح فى ترحيل الاسمين إلى الهامش.

وعلى الرغم من تحكم الصين، تظل مصالح ذا سيتى أوف لندن تعمل عن كثب هناك، وليس أقلها أكبر بنك بريطانى HSBC [الأحرف الأولى من Hang Kong Shanghai Banking Corporation]. فى مارس ٢٠١٠، قام HSBC بنقل مديره التنفيذى من لندن إلى هونج كونج ليعكس بذلك انتقال بؤرته. وعلى الرغم من أن هونج كونج آخذة فى النمو السريع إلا أنها مازالت لاعبا صغيرا نوعا فى عالم الأوف شور: كانت إيداعات غير المقيمين بها فى عام ٢٠٠٧ والتى بلغت ١٤٩ مليار دولار مجرد واحد على أحد عشر $\frac{1}{11}$ من إيداعات جزر الكايمان، والتى بلغت ١,٧ تريليون دولار. ولسنوات، ستظل هونج كونج لاعبا من الدرجة الثانية أو الثالثة رغم أنها قد تصبح يوماً آلة مالية فى استراتيجيات الصين الإمبريالية.

أقامت سنغافورة مركزها المالى فى عام ١٩٦٨ فيما كانت مازالت جزءا من منطقة عملة الإسترلينى البريطانية. كتب آندى إكس، كبير الاقتصاديين الآسيويين بمؤسسة مورجان ستانلى تى إيميل داخلية «نجم نجاح سنغافورة بشكل رئيسى من كونها مركزاً لغسيل أموال رجال الأعمال والمسئولين الحكوميين الإندونيسيين

الفاسدين. لدعم اقتصادها، تقوم سنغافورة بإقامة كازينوهات قمار من أجل اجتذاب أموال الفساد من الصين».

ثمة وثيقة أخرى اكتشفتُها فى أرشيفات تلك الفترة وهى عبارة عن قصاصة قُطِعت من عدد صنداى تايمز بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٦٩ كتبها تشارلس رو المحرر الاقتصادى. عنوان القصاصة مُوحِى «لِم لا نُحوّل حى المال والأعمال بلندن إلى ملاذ ضريبى؟».

مقال رو الذى كتبه أثناء مرحلة طفرة الازدهار الكبير لليوروماركت بلندن هو مقال تهليل فج للسيتى، يشجب فيه جزء قانون الضرائب الإنجليزى الذى يمنح جباة الضرائب السلطة للحد من تسرب أموال الأوف شور ويقول إنه ينبغى على لندن السماح لغير المقيمين بشراء أموال معفاة من الضرائب. أضاف قائلاً إن السلطات كرست طاقاتها طوال السنوات السابقة لمنع الأموال من التسرب إلى الخارج ورأى أنه من الأفضل الاهتمام أكثر بما يدخل البلد من أموال. يبدأ المقال بالإطراء على مجموعة استثمار أموال مشتركة مقرها جنيف وتسمى «خدمات المستثمرين بالخارج Investors Overseas Services (IOS) التى يقول رو إنها فعلت المعجزات لميزان مدفوعات الولايات المتحدة بضخ مدخرات العالم فى أسهم أمريكية ويثنى على مجموعة استثمار أموال مماثلة مقرها برمودا يقول إنها تود القيام بنفس الخدمة لميزان مدفوعات المملكة المتحدة.

لم تكن IOS مجرد شركة عادية، وفيما قام رو بتأليف كتاب عنها بعنوان «هل تود مخلصا أن تصبح ثريا؟» وكان هذا هو الشعار الذى كان يستخدمه رجال مبيعات IOS فى أنحاء أوربا فيما كانوا يقومون بكنس الاستثمارات القطّاعى وامتصاصها. أسماها برنى كورنفيلد، الذى أسسها وأقامها «رأسمالية الشعب» وجعل منها أكبر هيئة استثمار أجنبية فى السوق المالية بالولايات المتحدة. كان مجلس إدارته يضم حاكم كاليفورنيا الأسبق پات براون، وچيمس روزفلت نجل

فرانكلين ديلانو روزفلت، وأتى بكثير من مستشاريه من ذا بنك أوف إنجلاند. أثرى كورنفيلد ثراء فاحشا، واشترى القلاع واليخوت واقتنى السيارات الفارهة ورافق نجمات هوليود وداعراتها، واشترت شركته بنوكا فى جزر البهاما ولوكسمبورج وسويسرا. قال عن نفسه «امتلكت قصورا فى أنحاء العالم وأقمت حفلات مسرفة، وكنت أعايش عشر فتيات أو اثنتى عشرة منهن مرة واحدة».

كان فى الأصل قد غادر الولايات المتحدة بحثا عن سوق أقل تنافسية. وكالعهد دائما، أثبت نظام الأوف شور أنه ملعب مرحِّب بمن يجدون فى تنافس السوق المعيارى فى الأسواق الداخلية الخاضعة للتنظيمات متاعب هم فى غنى عنها. كان تشظية IOS لهويتها القومية – تم تأسيسها فى بناما، واتخذت من سويسرا مقرا لها – مفتاح نجاحها. اعتبرتها هيئات الولايات المتحدة شركة أوربية، وكانت مشظاة بدرجة لا يمكن لأحد معها أن يكتشف هويتها– أى أنها شركة أوف شور جوهريا. حينما ارتابت السلطات الفرنسية فى أمرها انتقل كورنفيلد إلى سويسرا – حيث تعامل مع نفس البنك السويسرى فى چنيف الذى يحافظ على السرية والذى كان ماير لانسكى رجل العصابات يستخدمه مستودعا لأمواله من كازينوهات القمار.

بدأ كورنفيلد فى تلقى الأموال من العسكريين الأمريكيين المتموقعين فى ألمانيا، ثم بدأ ينظر إلى ما هو أبعد: بدأ أولا باستهداف حوالى ما يقدر بمليونين ونصف المليون من الأمريكيين المغتربين فى أنحاء العالم، ثم تلى ذلك بالشبكات البريطانية – التجار البريطانيين فى هونج كونج والمستوطنين فى كينيا؛ ثم أصحاب مزارع المطاط الفرنسيين فى لاوس وڤيتنام، ثم ملاك المناجم البلچيكيين فى الكونغو، واللبنانيين فى غرب إفريقيا، والصينيين الذين يعيشون ويعملون بالخارج. وهكذا وهكذا. حينما اشترى أولى طائراته تم تداول مزحة داخل IOS بأنه كان فى سبيله أن ينشئ شركة طيران لتهريب الأموال. وفقا لطوم نايلور فى كتابه «الأموال

المتداولة [الرحالة]» قام المهربون التابعون لشركته بتهريب كميات ضخمة من الأموال إلى خارج البلدان النامية. يقول نايلور «حينما اندلعت الحرب الأهلية فى نيجيريا وتدفقت الإغاثات الدولية من أجل الضحايا من السكان المدنيين، كانت IOS موجودة هناك من أجل المساعدة. غالبا ما انتهى أمر أموال المعونات الدولية إلى خزينة بأحد البنوك السويسرية».

أيضا، كانت كميات أكبر من الأموال تُستنزف من أمريكا اللاتينية، لنتذكر أن تلك هى الشركة التى كان يُنظر إليها كنموذج تحاكيه ذا سيتى أوف لندن وهى تتحول إلى ملاذ ضريبى. الأسوأ هو أنه فى الوقت الذى ظهر فيه مقال رو، كانت IOS متورطة فى فضائح كبرى من بينها عمليات غير قانونية اكتشفتها الشرطة البرازيلية عام ١٩٦٦، وجريمة من العيار الثقيل نشرت تفاصيلها تايم مجازين لعملية تهريب مشتركة تورطت فيها IOS ولانسكى فى عام ١٩٦٧.

يذكر طوم نايلور أمرا غريبا آخر عن أموال الأوف شور غير القانونية. تتلقى البنوك الإيداعات (التى تصبح التزامات للبنك) وتقوم بعمل القروض (والتى هى أصولها) لكنها تحوز احتياطات لرأس المال، والتى يودعها المستثمرون. إذا أصبحت الديون معدومة يصبح رأس المال هذا نوعا من وسائل امتصاص الصدمات: إن ما يتلقى الضربات هو رأس مال المستثمرين، لا الإيداعات – هذا على الرغم من أنه حينما تتزايد الديون المعدومة وتتزايد أكثر وينفد رأس المال يواجه البنك مشكلة حقيقية كما حدث فى آخر أزمة مالية. تعمد البنوك اليقظة إلى أن تقيد قروضها بعدد من أضعاف ما تحوزه من رأس المال الاحتياطى (ولنقل عشرة أمثاله). إن رأس المال أكثر قيمة للبنوك من الإيداعات؛ كلما زاد ما تحوزه من رأس المال أصبح بإمكانك مضاعفة ميزانيتك العامة.

يساعدنا هذا على فهم السبب فى أن البنوك تكنّ كل هذا الحب لإيداعات الأوف شور. قال المحققون الذين سبروا أغوار IOS أنها كانت تعمل بفرضية أن ما بين

١٠٪ و٢٠٪ من الإيداعات لديها هى، عملياً، رأس مالٍ دائم [ثابت] – ذلك لأنه لم يكن بإمكان المالكين سحب تلك الإيداعات إما للمخاطر المفرطة أو لأنهم قد توفوا. لا غرو أن كان المصرفيون السويسريون يمانعون فى تسليم إيداعات اليهود الذين ماتوا فى معسكرات هتلر: اكتشفت لجنة فولكر الأمريكية التى أنيط بها محاولة العثور على أصول اليهود فى الحرب العالمية الثانية مذكرة داخلية من أحد أكبر البنوك التجارية السويسرية تقول إن استخلاص الأموال من حسابات الأموات هى «الطريقة المعتادة لمراكمة الاحتياطات». لا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الإيداعات فى بنوك ملاذات الأوف شور الضريبية تدر للبنوك أرباحا أعلى وذلك لأن المودعين يقبلون عن طيب خاطر معدلات فوائد أقل مما هو معمول به فى السوق نظير السرية. لا غرو أن اهتمت البنوك لهذه الدرجة الكبيرة بالنشاط المصرفى الخاص بمراكز الأوف شور.

بحلول السبعينيات كانت IOS التى يمتلكها كورنفيلد تترنح. بدأ موظفوها السويسريون يشتكون من أن كورنفيلد كان يدين لهم بالأموال. الأهم من ذلك، أن أحد المحاسبين المطلعين على بواطن الأمور بها، أدرك، فيما كان ينقب سرا فى متاهات معاملات IOS الدولية، أنها كانت مجرد بيت من ورق. سرعان ما انهارت ووقعت فى أيدى روبرت فسكو، وهو رجل أعمال قال عنه أحد شركائه إنه «شخص خسيس، يلحق الضرر بكل من يتعامل معه، أو يشوه سمعته أو يفسده». وعلى الرغم من أن فسكو كان قد دعم ليندن بيندلينج، بيد أنه أُجبر على مغادرة جزر الباهاما فى عام ١٩٧٣ تحت ضغط من الولايات المتحدة بعد أن اكتُشِف أنه كان قد تبرع بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار للجنة إعادة انتخاب ريتشارد نيكسون وأسهم بذلك جزئيا فى تمويل فضيحة ووترجيت.

ترسم أرشيفات فترة الستينيات والسبعينيات صورة واضحة للمصالح البريطانية بقيادة ذا بنك أوف إنجلاند وهى تضغط لتوسيع شبكة الأوف شور

الجديدة. كان كايسى جيل، المحامى الذى ألف كتابا عن مغريات جزر الكايمان كأوف سنتر هو من أوائل من مارسوا أنشطة الأوف شور. كان الخبراء والمحاسبون يحضرون بالطائرات إلى الكايمان ليعقدوا حلقات نقاش ويبينوا الثغرات فى النظام، ثم توضع تشريعات كايمان وفقا لذلك. أيضا، كان الممارسون المحليون يرقبون ما تنويه اختصاصات الأوف شور القضائية الأخرى، وبناء عليه يتم تبنى قوانين محلية تمكنهم من أن يظلوا فى الطليعة من أجل اجتذاب الأموال من الخارج.

كان مصدر كثير من البيزنس هو بلدان أمريكا اللاتينية الفقيرة. أبلغ ويليام ووكر، الذى كان يعمل سابقا بقطاع جزر الكايمان المالى أحد الصحفيين فى عام ١٩٨٢ أن معظم الألف وأربعمائة شركة المسجلة التى كانت أسماؤها مكتوبة خارج مكتبه،لم تكن «تتطلب عملا كثيرا - مجرد توقيع بعض المستندات بين حين وآخر وعقد اجتماعين كل عام. تصلنا أموال كثيرة من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وطبعا يتم هذا من خلال خرق قوانين بلادهم ولوائحها التنظيمية المتعلقة بتبادل العملة وتحويلها».

كان چيل مؤسس كيان يسمى «اللجنة الاستشارية للقطاع الخاص» (PSCC) وهو اتحاد يمثل كل فرع من القطاع المالى المزدهر: العاملين بالائتمانات، المحاسبين، المصرفيين، المحامين، وما شابه. كان كل تشريع يؤثر فى جزر الكايمان كملاذ ضريبى يمر من خلال تلك اللجنة (PSCC).

كان لدى الحكومة شخص يقوم بصياغة مسودات القوانين كنا نلتقيه ثم يذهب ويعد مسودة ويعرضها علينا. نقوم بوضع مقترحاتنا. تُعاد الصياغة وتعرض مرة أخرى على PSCC ولدى موافقتنا عليها تمررها الحكومة وتصبح قانونا. يقوم الحاكم بإرسالها إلى وزارة الخارجية وشئون الكومونولث FCO - ويقولون «لا مشكلة». وعادة ما يقول قطاع البيزنس «هذا ما نريده» - ويتركك FCO تفعل ما تريده.

سألتُ چيل ما إن كانت بريطانيا قد رفضت أى تشريع جديد أو أثارت بعض

الاعتراضات عليه وكان رده أنها لم تفعل ذلك أبدا. بيد أنه عدّل هذه الإجابة قليلاً وقال إنه حدث منذ ثمانية أعوام أو تسعة أن أجّلت لندن الموافقة على أحد التشريعات قليلا غير أن ما حدث هو أنه فيما كان السادة فى لندن يُطنّون مثل الذباب المحبوس فى قارورة، كان سحرة الأموال فى أنحاء الكوكب - ناهيك عن نصف مجرمى العالم - يقيمون ملاذاتهم الكاريبية الخاصة بدون تدخل خارجى تقريبا.

وهكذا تنامت صناعة الأوف شور وازدهرت. قامت الدول الغنية الراقية بعمليات ترقيع لأنظمتها الضريبية ولوائحها التنظيمية بقدر استطاعتها وبما يخدم مصالحها وتركت البلدان النامية معرضة للاستنزاف. وبهذا، تمترس الفقر بمزيد من العمق فى أنحاء العالم وبأكثر من أى وقت سابق.

ومثلما كانت بريطانيا قد تساهلت رسميا مع نمو سوق اليورو دولار وشجعته سرا بداية من عام ١٩٥٥، فقد تبنت سياسة تساهل رسمى تجاه إمبراطوريتها السرية الجديدة، وشجعت تناميها بهدوء.

فى عام ١٩٧٦، تلقت صناعة الأوف شور بجزر الكايمان تنبيها جديدا غير متوقع. بدأ الأمر حينما صدرت مذكرة استدعاء لأنطونى فيلد المدير التنفيذى لبنك ائتمان كاسل ليمتد (كايمان) لدى وصوله إلى مطار كايمان للاشتباه فى أن ذلك البنك كان يعمل على تسهيل تجنب الضرائب للمواطنين الأمريكيين. أرادت سلطات الولايات المتحدة منه أن يدلى بشهادته أمام هيئة عليا للمحلفين. لكنه رفض. وكرد على هذا، صاغت جزر الكايمان «قانون العلاقات السرية» سيئ السمعة الذى جعل من إفشاء أية ترتيبات مالية أو مصرفية بكايمان جريمة يعاقب عليها بالسجن. بمقتضى القانون يصبح المرء معرضا للحكم عليه بالسجن ليس فقط فى حالة إفشاء معلومات، بل أيضا فى حالة طلب معرفة معلومات. كان هذا بمثابة لكمة قوية مفادها «طظ فيكم» موجهة لسلطات فرض القانون الأمريكية - وأصبح هذا القانون حجر زاوية فى نجاح جزر الكايمان. يتذكر ممارسو بيزنس الأوف شور بكايمان

أنه، فى أعقاب صدور هذا القانون، كانت الأموال النقدية تُنقل حرفيا بالطائرات الخاصة إلى الجزر. يتذكر المحاسب كريس چونسون فى حوار أُجرى معه عام ٢٠٠٩ أن الناس كانوا يصلون هناك ومعهم كميات كبيرة من النقود فى حقائب ملابس وكان بإمكانهم أن يطلبوا مرافقة الشرطة لهم لإيداعها فى البنوك. قال إن بريطانيا لم تفعل شيئا، وأن شركته أبدت اعتراضا على مراجعة محاسبية لأحد البنوك لكن الحكومة تجاهلت الاعتراض: «كان من المفترض لهذا الاعتراض ومعه موظفات السكرتارية اللاتى يرتدين البنطالونات الضيقة والكعوب العالية ويتبخترن فى أرجاء البنك على السجاد السميك، كان من المفترض أن يكون كل هذا إنذارا بالخطر» هكذا قال. انهار البنك بعد عامين. ومضت الإخفاقات تتوالى.

ببداية الثمانينيات، كانت منطقة الكاريبى قد غدت مائدة الأوف شور الدوارة الرئيسية فى العالم حينما قام كارلوس لدر، بصفته رجل الواجهة فى كارتل مدلين الكولومبية بتهريب كميات من كوكايين التصنيع من جزيرة نورمان بالباهاما، والذى كان قد أعدها لتكون منتجعا للتحرر الذكورى المطلق. يتذكر كارلوس تورو، أحد طيارى لدر السابقين، أنه كان يجد النساء العاريات فى استقباله بالمطار هناك. قال إن المكان كان يشبه «سدوم وعمورة اللتين ورد ذكرهما فى الإنجيل: مخدرات، جنس، لا وجود للشرطة، أنت من تضع القواعد والأحكام». كان مرتزقة لهدر يلعبون الاستغماية مع رجال خفر السواحل الأمريكيين عبر خليج بيسكاين ويهبطون بالطائرات فى الطرق السريعة التى تصل بين الولايات ويتركون الجثث المتناثرة فى أنحاء فلوريدا. وفيما كان الكوكايين يغمر الداخل الأمريكى، كانت النقود تطير عائدة إلى جزر الكايمان فى لفافات تُقلّص حجمها محملة على منصات نقالة، ثم تقوم الجزر بإعادتها إلى بنك الاحتياط الفدرالى الأمريكى. كان هذا البيزنس، على الأقل، يوفر لبريطانيا مئات الآلاف من أموال المعونات الخارجية. أراد الاحتياط الفدرالى الأمريكى أن يعرف كيف لهذه الجزيرة بالغة الصغر التى تبيع الحُلى

الفالصو والأشياء التافهة لقوارب النزهات أن ترسل لهم مثل هذا الفيضان من الأموال. وأخيرا، حسموا أمرهم وبدأوا يَسدّون بعض أسوأ ثغرات التسريبات.

انتهى الآن، تقريبا، عصر تدفق أموال المخدرات على جزر الكايمان؛ يفسر چاك بلوم كيف حدث هذا: كانوا يقولون مثلا «نحن لا نفعل هذا الآن». فى كل مرة كان أمرهم يفتضح كانوا يقومون بتنظيف الشىء الذى افتضح أمره، ويقولون مثلا «نحن نعقد الصفقات المالية الآن؛ أو نحن فى مجال التأمينات. إذا ذهبت إلى الكايمان الآن، ستجدهم جميعهم يرتدون البذلات الرسمية الأنيقة الوقورة». استمرت الجرائم، لكن بأزياء وأقنعة جديدة. فى مارس ٢٠٠١ استمعت اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى إلى شهادة مالكٍ لأحد بنوك كايمان الذى قدّر أن ١٠٠٪ من عملائه كانوا يمارسون التهرب الضريبى وأن ٩٥٪ منهم كانوا مواطنين أمريكيين. قال كريس چونسون إن إحدى المشاكل التى تواجههم فى محاولة استعادة الأصول هى أن لا أحد يعرف من هم الوكلاء، حيث إن قانون كايمان للسرية والذى يعتقد جونسون أنه يجب إلغاؤه، يغلّف كل شىء بسرية عميقة. قال:

بصفتى «سنديك» شخص معين لتصفية الأصول والموجودات فإننى أتقصى النقود. أريد أن أتفاوض مع أحد الوكلاء، لكن لا أجد سبيلا إلى هذا. إذا سألت أحدهم أتحوز نصف مليون دولار من أموالى؟ فإن هذا يعتبر خرقا للقانون يعاقب بالسجن. من غير المتخيل أن هؤلاء الوكلاء والمدراء، والذين يعمل بعضهم أعضاء فى مجالس إدارة أكثر من مائة شركة – أحدهم عضو فى ٤٥٠ مجلس إدارة للشركات – يتقاضون أجورا تبلغ ٢٠٠٠٠ دولار عن كل شركة.

استُمِد قانون اللوائح الأساسية للشركات بجزر كايمان من القانون الإنجليزى الذى يعود تاريخه إلى عام ١٨٦٢ – مع استبعاد بعض البنود الديموقراطية مما يعنى أنه، فى معظم الأحيان، فإن من يقومون على إدارة صناديق التحوط hedge

funds أو صناديق الاستثمارات المشتركة محصنون ضد المثول أمام المحاكم. يقول چونسون «وهكذا، لا يمكن مقاضاتهم بتهمة الإهمال. ولنفترض أننى أقوم بتصفية أحد الأصول وأجد أن ٢٠٠ مليون دولار قد اختفت. لِم لا أستطيع مقاضاتهم؟ إنهم يقودون السفينة، لكنها حينما تغرق لا يستطيع أحد مقاضاتهم».

تشير المصادر الأخرى إلى أن الشركات التى توفر هؤلاء المدراء أو الوكلاء لا تدين بواجب الالتزام للشركة أو للدائن بأن يؤدى هؤلاء المدراء الذين توفرهم وظائفهم كما يجب. لا غرو أن يحب هؤلاء الوكلاء والشركات – ناهيك عن المحتالين – جزر الكايمان. ولا غرو أن شهدت كثير من وسائط النقل إلى كايمان وخارجها المَسى أثناء الأزمة المالية الأخيرة.

حوافز الاحتيال موجودة فى جميع الأنحاء بكايمان. يذكر أحد مواقع كايمان الحكومية «سرية العميل مضمونة، يحميها حقيقية أن أمين سر سجل الشركات لا يستطيع الكشف سوى عن اسم الشركة ونوعها وتاريخ تسجيلها وعنوان المكتب المسجَّل ووضع الشركة». لا تستطيع العثور على قائمة لمدراء أو وكلاء الشركات بكايمان، أو حتى العقد الذى يصف هوية الشركة بدون خوض معركة بالمحاكم». ليس على الائتمانات أن تقوم بتسجيل نفسها– وهذه حكاية ضبابية كبيرة أخرى.

من المؤكد أن شكل الأنشطة وسياقاتها قد تغيرت بكايمان، لكنها تظل تقوم بما ظلت تفعله دائما: العثور على طرق جديدة بارعة لتقويض أحكام الدول القومية الأخرى وقوانينها.